وسنى افاد غير ما ذكرنا الحتناه بما هنا والا اقتصرنا على ما ذكرناه
الى ان يقيض الله لذلك محررا اذ فوق كل ذى علم عليم وعبارة
المالكية والجمرة البناء وما تحته وما حوله من مجتمع الحصا
هو مجتمع الحصا وهو الولى فان وقعت الحصاة فى شئ من
البنا اجزاءه على التحقيق لان حاوزتها ووقعت خلفها بعد
او وقعت دونها ولم تصل الحصاة اليها فان وصلت اجزاءت
انتهى وهى تقطع اجزاء الرمى الجهات الاربع اذا وقعت الحصاة
فى البناء او ما تحته او خلفه القريب ثم انه لا يبعد حد القرب
بثلاثة اذرع فاقل من الشاخص كما حدته به بعض الحنفية
والشافعية ومن عثر بغير ما فهمناه من عبارتهم فليكتحل بعبارتنا
والله اعلم بسئ وقفت على سؤال وجواب لمفتى المالكية نصهما
ما قول سادتنا علماء المالكية ادام الله سبحانه النفع بهم لسائر البرية هل
على المعتمد عندكم ان جمرة العقبة البناء وما تحته او وما حوله شامل
الحول والتحت الجهة الوادى فوجهة منى وجهة مكة وجهة خلف
البناء كوادى الجبل او لم يزل فتلون جهات البناء وما حوله اربعا
يكفى الرمى اليها كلها وعلى هذا مقدار التحت والحول طولا وعرضا
او لها ثلاث جهات او جهة واحدة وهى لمام البناء الجهة الوادى
فقط وباى قلم مما مقداره طولا وعرضا افيدونا ما جورين
الجواب المعتمد ان الجمرة هى البناء وما تحتها وقيل ان الجمرة اسم للمكان
الذى يجتمع فيه الحصا كذا فى اقرب المسالك وحاشية الصاوى
ومثله فى الدردير والدسوقى وفى المرعى عبد الباقى المراد بالمجتمع
المجتمع لا السايل وليس له حد وميل بخمسة اذرع ولو ان سيل
الجبل من وراء الجمرة لا يصح الرمى من تلك الجهة ولا من جهة
منى ولا من جهة مكة بل لا يصح الرمى الا من جهة الوادى لان
النبى صلى الله عليه وسلم رمى جمرة العقبة من اسفل الوادى وجعل
مكة عن يساره ومنى عن يمينه وقد فعل ذلك اصحابه ومن بعدهم

وفى

وفى المجموع يرميها من اسفل من بطن الوادى ويكره الرمى من فوقها ولاجل
ذلك امر المتوكل العباسى ببناء جدار ومسجد متصل بذلك الجدار لئلا
يصل اليها من يريد الرمى من اعلاها ثم انهدم ذكر ذلك تقى الدين
الفاسى المالكى فى شفاء الغرام كتبه راجى العفو من واهب العطية
محمد حسين مفتى المالكية وهو مشكل لا قتضا التعبير بمن فى قوله لا يصح
الرمى من تلك الجهة ولو من جهة منى الخ ان العبرة بموقف الرامى
لا بموقع الحصاة وليس كذلك لتضمنه كما قرب المسالك بكراهة الرمى
من فوقها لا غير وان جعلنا من بمعنى فى فظاهر الا فى الاخيرة وهى
بطن الوادى المقتضى اشتراط وقوع الحصا فى بطن الوادى وليس
كذلك فيتعين ابدال بطن بجهة فى افادة ان العبرة بموقع
الحصا لا بموقف الرامى وان ليس لها الا جهة الوادى التى يصح الرمى فيها
لكنه مناقض لما صرح به اقرب المسالك من قوله مع متنه لا ان
حاوزتها يعنى الجمرة ووقعت خلفها ببعد او وقعت دونها اى فلا
يجزئ فانه قيد عدم الاجزاء بالخلف بالبعد فيقتضى انه لو رمى
الى البناء فحاوز حصاة البناء اليخلف ولم يبعد موقع الحصا عن البنا
صح غير انه يعيد اشتراط كون الحصاة تقطع هوى المرمى الحقيقى مع
قرب موقعها منه واذا كان كذلك فنى الخلف فنى اليمنة واليسرة
اولى فليحرر ذلك ائمة المالكية لانهم بحمد هم اعلم واعلم
ان اصل المقصود من وضع ذلك الشاخص دفع مضلع رجمة
الرامين كما تقدم وهو حسن غير ان بالتحويط بذلك الشاخص
على ما يعتبر فيه الرمى وما لا يعتبر تحصل ايهام كبير للعوام فيتوهمون
ان جميع ما احاط به ذلك رمى وليس كذلك ودرء المفاسد مقدم
على جلب المصالح يتعين على فاعلى ذلك الشاخص بالقصد الحسن
ان يبتدارك دفع ايهام المفسدة الشرعية باحد امرين اما احداث
شاخص من حديد ثانى يكون بعد خصوص المرمى المتفق عليه
وهو دون ثلاثة اذرع بذراع الموافق لمذهب النعمان او ثلاثة